

مرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦
بإصدار
قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد
لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والامن العام

نحن حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين بالنيابة .

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الامر الاميرى رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى الامر الاميرى رقم (١) لسنة ١٩٧٦ ،

وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ ، بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفى ومستخدمى الحكومة ،

المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٥ والمرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٦ ،

وبناء على عرض وزيرى الدفاع والداخلية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتى :

مادة - ١ -

يعمل بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وافراد قوة دفاع البحرين والامن العام بأحكام القانون المرافق،
ويلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .

مادة - ٢ -

لوزراء الدفاع والداخلية والمالية والعمل والشئون الاجتماعية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا
القانون .

مادة - ٣ -

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، وينشر فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول
الشهر التالى لمضى شهرين على تاريخ نشره .

أمير دولة البحرين بالنيابة

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر فى قصر الرفاع

بتاريخ ١٣ ربيع الاول ١٣٩٦هـ

الموافق ١٤ مارس ١٩٧٦م

قانون

تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد

لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والامن العام

الفصل الاول

تعاريف

مادة - ١ -

- تكون للكلمات والالفاظ والعبارات الواردة في مواد هذا القانون المعاني المحددة لها كما هو مبين أدناه : -
- نظام التقاعد : يعنى نظام التقاعد المبين حسب مواد هذا القانون .
- الانظمة السابقة : تعنى أنظمة التقاعد التي بدأ العمل بها اعتبارا من أول يولييه ١٩٥٥م ، ونظام النقد الاحتياطي الذي بدأ العمل به من سنة ١٩٣٠ ، ونظام الخدمة السابقة الذي بدأ العمل به قبل سنة ١٩٣٠ ، والنظام المتبع حاليا في قوة دفاع البحرين .
- الدولة الاجنبية : كل دولة غير دولة البحرين .
- العمـــــر : يحسب بالسنة الميلادية ، واذا عرفت السنة ولم يعرف تاريخ الميلاد ، أعتبر أنه أول شهر يناير من ذات السنة .
- المعاش : المبلغ الذي يصرف شهريا بموجب هذا القانون للضابط أو الفرد أو للمستحقين عنه .
- المكافأة : المبلغ المقطوع الذي يصرف بموجب هذا القانون للضابط أو الفرد أو للمستحقين عنه .
- الضابط - كل من كانت رتبته ملازما ثانيا فما فوق ، ويشمل المساعد ووكيل الضابط .
- السفـــــرد : كل من كان دون رتبة الضابط ويشمل ضابط الصف والجندي أو الشرطي والناطور .
- المتقاعد : الضابط أو الفرد الذي تقرر له معاش بموجب هذا القانون .
- المستحق : الشخص الذي يتقرر له معاش بسبب قرابته للضابط أو الفرد .
- راتب الاعتلال : الراتب الاضافي الشهري الذي يصرف في حالة انتهاء الخدمة نتيجة مرض او عاهة حالت دون الاستمرار في الخدمة .
- التعويض : المبلغ المقطوع الذي يصرف بالاضافة الى المعاش أو المكافأة للمستحقين عن المتوفى نتيجة اصابته بسبب قيامه بواجبات الوظيفة .
- القوات المسلحة : القوات البرية والبحرية والجوية .
- قوات الأمن العام : تشمل الضباط والافراد الذين يعملون في وزارة الداخلية ومصالحها واداراتها .

العمليات الحربية: الاشتباك المسلح مع العدو أو أى فئات مسلحة أخرى وما يترتب على ذلك من استشهاد أو فقد أو وقوع فى الأسر وكذلك فى الأحوال الأخرى التى يشهدها القائد العام لقوة الدفاع أو وزير الداخلية أنها على مستوى العمليات الحربية .

- الشهيد : الضابط أو الفرد الذى يتوفى نتيجة إصابته فى العمليات الحربية .
- المفقود : الضابط أو الفرد الذى لم تثبت وفاته أو وجوده على قيد الحياة رسمياً بشهادة يصدرها القائد العام لقوة الدفاع أو وزير الداخلية .
- الخدمة المقبولة : الخدمة المحسوبة بمقتضى هذا القانون أو أى قانون أو نظام آخر .
- التقاعد

الفصل الثانى

الخاضعون لأحكام هذا القانون

مادة - ٢ -

يسرى هذا القانون على الضباط والأفراد البحرينيين العاملين بالقوات المسلحة وقوات الأمن العام الذين بلغوا السابعة عشرة من العمر .

مادة - ٣ -

تسرى أحكام هذا القانون على جميع الضباط والأفراد الموجودين بالخدمة وقت العمل به على أن تراعى القواعد التالية بالنسبة للضباط والأفراد المبينين فيما يلى :-

١ - الضباط والأفراد الذين بلغوا سن الستين والضباط الذين بلغوا السن المحدد فى المادة ١٤ وقت العمل بهذا القانون ولم يصدر قرار باستمرارهم فى الخدمة إذا كانوا لم يستلموا حقوقهم التقاعدية حسب الأنظمة السابقة المشتركين فيها وهؤلاء تسوى معاشاتهم أو مكافآتهم طبقاً لأحكام هذا القانون مع اعتبارهم محالين على التقاعد اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون .

٢ - الضباط والأفراد المنصوص عليهم فى البند (١) إذا كانوا استلموا حقوقهم التقاعدية حسب الأنظمة السابقة المشتركين فيها وهؤلاء لهم الخيار فى :-

أ - أن يعاملوا وفقاً لأحكام هذا القانون بشرط أن يردوا المبالغ التى قبضوها بموجب الأنظمة المشار إليها ، ويستثنى من هذا الرد نظام النقد الاحتياطى ونظام الخدمة السابقة .

ب - وفى حالة عدم رغبتهم فى أن يردوا المبالغ المذكورة ، فى البند (أ) السابق فلهم أن يعاملوا وفقاً لأحكام هذا القانون مع تخفيض معاشاتهم بمبلغ يعادل حصة قسمة المبالغ التى استلموها على (١٥٠) .

ج - أن يكتفوا بما استلموه من حقوق تقاعدية حسب الأنظمة المذكورة كل ذلك مع اعتبارهم محالين على التقاعد اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون .

٣ - الضباط والافراد الذين لم يبلغوا سن الستين والضباط الذين لم يبلغوا السن المحددة في المادة ١٤ واستلموا حقوقهم التقاعدية حسب الانظمة السابقة وهؤلاء لهم الخيارات المنصوص عليها في البند (٢) مع استمرارهم في الخدمة .

الفصل الثالث

حساب مدة الخدمة في المعاش أو المكافأة

مادة - ٤ -

مدة الخدمة التي تحسب في التقاعد هي المدة الفعلية التي قضيت في خدمة القوات المسلحة أو قوات الامن العام ، ويدخل في حسابها مدة الاعارة أو الانتداب لجهة أخرى والبعثات والدورات العسكرية التدريبية ، ويستقطع من المرتب عن هذه المدد بالنسبة المنصوص عليها في المادة ١٢ من هذا القانون على أن تحسب كسور السنة سنة كاملة كما تدخل في حساب مدة الخدمة التي تحسب في التقاعد مدد الخدمة الإضافية .

ولا يدخل في حساب مدة الخدمة :-

- ١ - المدة التي تقضى في الخدمة قبل بلوغ السابعة عشرة من العمر .
- ٢ - مدة الاجازات غير المرضية التي تمنح بغير مرتب .
- ٣ - مدة الوقف عن العمل بغير مرتب .

مادة - ٥ -

مدد الخدمة الإضافية المنصوص عليها في المادة الرابعة تشمل :-

- أ - مدة مساوية للفترة التي يقضيها الضابط أو الفرد في الحرب وتحدد هذه الفترة كما يحدد الضباط والافراد الذين قضوا هذه الفترة بأمر من القائد العام لقوة الدفاع أو وزير الداخلية حسب الاحوال .
- ب - مدة مساوية للفترة التي يقضيها الضابط والفرد في الاسر بشرط أن تثبت براءة الاسير طبقا لانظمة الخدمة العسكرية ويحدد الضباط والافراد الذين قضوا هذه الفترة بقرار من القائد العام لقوة الدفاع أو وزير الداخلية حسب الاحوال .
- ج - مدة مساوية لنصف الفترة التي يقضيها الضابط الطيار في العمل في الطائرات ولا تحسب هذه المدة الإضافية عن أى سنة تقل فيها ساعات الطيران عن الحد المقرر في أنظمة الخدمة العسكرية .
- د - مدة مساوية لربع الفترة التي يقضيها الضابط والفرد غير الطيار في العمل في الطائرات ولا تحسب هذه المدة الإضافية عن أى سنة تقل فيها ساعات الطيران عن الحد المقرر في أنظمة الخدمة العسكرية .
- هـ - مدة مساوية لربع الفترة التي يقضيها الضابط والفرد الهابط بالمظلات في وحدات المظلات أو الوحدات الخاصة ولا تحسب هذه المدة الإضافية عن أى سنة تقل فيها عدد القفزات عن الحد المقرر في أنظمة الخدمة العسكرية .

- و - مدة مساوية لربع الفترة التي يقضيها الضابط والفرد في العمل في اطقم الغواصات ووحدات الضفادع البشرية .
ولا يجوز الجمع بين مدتين اضافيتين عن مدة خدمة فعلية واحدة .

مادة - ٦ -

إذا أعيد الى الخدمة بالقوات المسلحة أو قوات الامن العام ضابط أو فرد سبق أن أدبت له مكافأة التقاعد أو أية حقوق تقاعدية بموجب أحد أو كل الانظمة السابقة أو بموجب هذا القانون وجب - لكى تضم مدة خدمته السابقة الى خدمته الجديدة - أن يرد المكافأة أو المال الذى صرف اليه بشرط أن يقدم الضابط أو الفرد الى الجهة التى أعيد للعمل بها طلبا مبينا به مدة خدمته السابقة ورغبته فى حسابها فى مدة خدمته الجديدة وذلك فى ميعاد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ عودته الى الخدمة أو من تاريخ العمل بهذا القانون، ويستثنى من الرد راتب الاعتلال المنصوص عليه فى هذا القانون . ويجوز أن يكون استرداد المبالغ المنصوص عليها فى هذه المادة على أقساط شهرية فى حدود ربع الراتب بحيث يتم الاسترداد عند بلوغ الضابط أو الفرد السن المقررة لترك الخدمة .

مادة - ٧ -

إذا أعيد المتقاعد الى الخدمة ضمت مدة خدمته السابقة الى خدمته الجديدة وعومل عند انتهائها على أساس المدتين معا وذلك ما لم يكن انتهاء الخدمة الاخيرة بحكم عسكرى أو قضائى يترتب عليه الطرد .
ولا يجوز بأى حال الجمع بين المعاش والراتب الا بقرار من مجلس الوزراء .

ويشترط فى حساب المعاش الجديد طبقا للفقرة الاولى :-

أ - ألا يقل عن المعاش السابق .

ب - اضافة المدة التى قضيت دون عمل الى مدة الخدمة بشرط الا تزيد المدة فى كل مرة على أربع سنوات ، وتمتنع الاضافة اذا بلغت المدة المحسوبة فى التقاعد عشرين سنة .

مادة - ٨ -

إذا أعيد الى الخدمة بالقوات المسلحة أو قوات الامن العام ضابط أو فرد ليس له معاش ولم يسبق أن صرفت له مكافأة أو أية حقوق تقاعدية بموجب الانظمة السابقة أو بموجب هذا القانون ، وجب - لكى تضم مدة خدمته السابقة الى خدمته الجديدة - أن يدفع مبلغا مساويا للاشتراكات المنصوص عليها فى المادة ١٢ من هذا القانون عن مدة خدمته السابقة محسوبة على أساس آخر مرتب يتقاضاه ، ويشترط أن يقدم طلبا بذلك للجهة التى أعيد للعمل بها خلال ستة أشهر من تاريخ عودته الى الخدمة .

ويجوز أن يكون دفع هذا المبلغ المنصوص عليه فى هذه المادة على اقساط شهرية فى حدود ربع الراتب بحيث يتم الاسترداد عند بلوغ الضابط أو الفرد السن المقررة لترك الخدمة .

مادة - ٩ -

إذا انتهت خدمة الضابط أو الفرد طبقا لاحكام المادتين ٦ و ٨ من هذا القانون قبل سداد كامل الاقساط ، حصلت